القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي، الاثنين، 9 كانون ثاني/يناير 2023

في التقرير:

- **رئيس الوزراء الفلسطيني في حديث لـ "هآرتس": العقوبات التي تفرضها إسرائيل ستؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية**
- **مسؤولون في رام الله يهددون: "لا ثقة بإسرائيل – وهذا قد يؤدي إلى أزمة"**
- **السلطة الفلسطينية تدرس كيفية الرد على العقوبات الإسرائيلية**
- **سموطريتش: "طالما تشجع السلطة الفلسطينية الإرهاب، لا مصلحة لي في مساعدتها على البقاء؟"**
- **بن غفير يأمر المفوض العام للشرطة بمنع رفع العلم الفلسطيني والتحقيق في الاحتفالات بتحرير كريم يونس**
- **الجيش الإسرائيلي يفشل في وقف عمليات إطلاق النار في يهودا والسامرة: "الإرهاب سيتزايد"**
- **هل تستعد إسرائيل لمهاجمة إيران؟ الجيش بدأ إجراءات لشراء وصيانة طائرات مقاتلة وطائرات شحن**
- **تدهور صحة فتحي حازم، والد منفذ عملية ديزنغوف: "إسرائيل حقنت فيروس في جسده"**

القدس عاصمة فلسطين

- **ضابط كبير في الشرطة: "إذا صودر حرس الحدود من الجيش الإسرائيلي، فسوف ننهار"**
- **للمرة الأولى: إسرائيل تهدم مباني فلسطينية في منطقة B**

رئيس الوزراء الفلسطيني في حديث لـ "هآرتس": العقوبات التي تفرضها إسرائيل ستؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية

جاكي خوري/ "هآرتس"

حذر رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتيه من أن العقوبات التي تفرضها إسرائيل على السلطة الفلسطينية "ستؤدي إلى انهيارها قريباً". وفي مقابلة مع صحيفة "هآرتس"، أشار أشتيه إلى العقوبات التي فرضها مجلس الوزراء السياسي والأمني، في نهاية الأسبوع الماضي، على السلطة الفلسطينية، رداً على مبادرتها في الأمم المتحدة لطلب رأي استشاري من محكمة لاهاي بشأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وقال اشتيه إن قرار إسرائيل بتحويل 139 مليون شيكل من أموال الضرائب التي تجمعها للفلسطينيين "لضحايا الإرهاب"، والاستمرار في تجميد أموال من الضرائب مساوية للمبالغ التي تحولها السلطة لدعم الأسرى ، "تعتبر مسمار آخر في نعش السلطة، إذا لم يكن

القدس عاصمة فلسطين

هناك تدخل فوري من المجتمع الدولي، خاصة الإدارة في واشنطن، والدول العربية". وبحسبه، الولايات المتحدة لا تساعد السلطة الفلسطينية في الميزانية الجارية، بينما يحول الاتحاد الأوروبي الميزانيات المخصصة للبنية التحتية فقط.

ويضيف: "الحكومات الإسرائيلية السابقة عملت على إلغاء حل الدولتين، والحكومة الحالية تقاتل السلطة الفلسطينية نفسها. نحن نقرأ الخريطة بأوضح صورة: زيادة البناء في المستوطنات مع فصل منطقة مدينة القدس عن الضفة الغربية، وضم المنطقة (C) والآن سحق السلطة الفلسطينية – هذه هي الخطة التي تعمل الحكومة الإسرائيلية بموجبها".

ونفى أشتية وجود علاقة بين توجه السلطة الفلسطينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والإجراءات التي أعلنتها إسرائيل. وقال إن "الشعب الفلسطيني يئن تحت احتلال وحشي، من حقنا أن نشكو ونقول للعالم إننا نتألم. تريد إسرائيل أن تمنع حتى أكثر الطرق غير العنيفة لمحاربة الاحتلال". وفيما يتعلق بالادعاء أن التوجه إلى الأمم المتحدة هو خطوة أحادية الجانب من قبل السلطة الفلسطينية، يقول اشتيه إن "كل الاحتلال أحادي الجانب، والبناء في المستوطنات أحادي الجانب، كل شيء أحادي الجانب – وإذا توجهنا إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فهذا يدعون أنه ممنوع وأحادي الجانب؟"

وأوضح رئيس الوزراء الفلسطيني أن إسرائيل تجمع حوالي 900 مليون شيكل شهريًا، والتي تأتي أساسًا من الرسوم الجمركية للخدمات والسلع المخصصة للسلطة – ولكن، حسب قوله، تخصم إسرائيل من هذا المبلغ، حوالي 300 مليون شيكل، كمدفوعات جارية

القدس عاصمة فلسطين

وعمولات، وكذلك المبلغ الذي تقوم السلطة بتحويله لعائلات الأسرى. ويقول أشتية: "تدير إسرائيل آلية تضم ثلاثة مسؤولين عن الأموال التي تجمعها للسلطة، ومقابل العملية الإدارية برمتها، تحصل إسرائيل على رسوم قدرها 30 مليون شيكل شهريًا – ما يعني أن إسرائيل تستفيد من هذه المبالغ، إسرائيل تبيع لنا كل شيء، بما في ذلك معالجة مياه الصرف الصحي والكهرباء ومياه الشرب، وهي في الواقع تستفيد من كل هذا السلوك. احتلال يدر عليها المال".

بالإضافة إلى الأموال التي تجمعها إسرائيل، تقوم السلطة الفلسطينية نفسها بتحصيل ضرائب تبلغ حوالي 300 مليون شيكل شهريًا. "هذا يقودنا إلى مبلغ 900 مليون شيكل، لكن عملياً، تنفق السلطة 1.3 مليار شيكل شهرياً – لذا لدينا عجز قدره 400 مليون شيكل شهرياً"، يقول أشتية. وأضاف "البنوك الفلسطينية لم تعد في وضع يمكنها من منحنا قروضا وفي غياب مصادر الميزانية نضطر، من بين أمور أخرى، إلى دفع رواتب جزئية". وبحسبه، فإن الحكومة الفلسطينية تقدم الدعم للسكان في تكلفة المياه والخبز والمنتجات الأساسية الأخرى.

وبحسب أشتيه، تعتزم السلطة الفلسطينية التوجه إلى دول الجامعة العربية ومطالبتها بتنفيذ قرارات سابقة وتوفير شبكة أمان اقتصادي للسلطة الفلسطينية. وقال: "الجزائر وحدها هي التي تحافظ على التزاماتها وتحول 52 مليون دولار سنويا". ومن المتوقع أن يطلب الفلسطينيون المساعدة من مسؤولي الاتحاد الأوروبي أيضًا.

القدس عاصمة فلسطين

ومن المتوقع أن يصل مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، إلى رام الله في وقت لاحق من هذا الشهر، وبحسب أشتيه، فإن السلطة الفلسطينية تعتزم مطالبة الإدارة بتعزيز التحركات التي تمنع انهيارها وتحد من المحاولة الإسرائيلية "لسحق حل الدولتين". وعلى حد قوله، بخلاف التصريحات الإيجابية، فإن الإدارة الأمريكية لم تقدم حتى الآن سياسة مختلفة عن تلك التي اعتمدتها الإدارة السابقة فيما يتعلق بسلوك إسرائيل.

وفي الختام طلب أشتيه التوضيح بأنه على الرغم من صعوبة الوضع فإن الجمهور الفلسطيني يقف بحزم و"الفلسطينيين لن يذهبوا إلى أي مكان".

مسؤولون في رام الله يهددون: "لا ثقة بإسرائيل – وهذا قد يؤدي إلى أزمة"

"يسرائيل هيوم"

يشعر المسؤولون في السلطة الفلسطينية بالقلق إزاء الإجراءات العقابية التي أعلنتها إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية، ويحذرون من أن تنفيذها قد يؤدي إلى صراع بين الجانبين.

وتحدث مسؤولون فلسطينيون لصحيفة "يسرائيل هيوم" عن الغضب في السلطة الفلسطينية بعد سلسلة الإجراءات التي أقرها مجلس الوزراء الاسرائيلي، بما في ذلك اقتطاع ما يساوي حجم الرواتب التي تدفعها السلطة للأسرى، من أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل للسلطة الفلسطينية، وتحويل ما يقرب من 130 مليون شيكل من أموال السلطة الفلسطينية لعائلات ضحايا العمليات.

القدس عاصمة فلسطين

وقالوا في الجانب الفلسطيني، إن سلسلة الإجراءات التي تمت المصادقة عليها، في نهاية الأسبوع الماضي، هي ضربة للاقتصاد الفلسطيني، وأن الجمهور لن يبقى غير مكترث في ظل غلاء المعيشة. ويذكر أن الموظفين في الجهازين المدني والأمني السلطة يحصلون على 80٪ من رواتبهم منذ أكثر من سنة. وهدد المدرسون وقطاعات أخرى من النقابات العمالية مؤخرًا بالاحتجاج على عدم تعديل رواتبهم، ومن المرجح أن تؤتي هذه التهديدات ثمارها مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية.

وقال مصدر فلسطيني لـ "يسرائيل هيوم" إن "إسرائيل تشدد سلوكها وتتخذ خطوات للضغط على السلطة الفلسطينية، والقيادة في رام الله لا تعرف ماذا تفعل وكيف ترد. أبو مازن مصمم على مواصلة الكفاح السياسي – الدبلوماسي – القانوني، وليس لديه أي نية للتراجع عن هذا المسار. وفي نفس الوقت، لا يريد أن يتم تصويره على أنه شخص متهم بخلق أزمة.

وأضاف: "حين تكون هناك سياسة عقوبات، فلماذا ترغب القيادة الفلسطينية في فعل أي شيء من أجل حكومة بن غفير وسموطريتش؟ لا توجد ثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويمكن أن يتحول هذا الجو إلى أزمة على الإطلاق. بما في ذلك على الأرض".

سيواصلون المسار القانوني

القدس عاصمة فلسطين

أحمد الديك، المستشار السياسي لوزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، الذي تم سحب بطاقة الشخصيات المهمة منه، عقابا على توجه السلطة الفلسطينية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، ادعى أنه "من حق الشعب الفلسطيني اللجوء إلى المجتمع الدولي لحمايته، وما تفعله إسرائيل لن يجعلنا نوقف النضال الدبلوماسي".

وقال الديك لـ "يسرائيل هيوم" إن السلطة الفلسطينية بعثت في اليوم الأخير برسائل إلى دول كثيرة تطالبها باتخاذ موقف واضح ضد إسرائيل. "نريد أن يتدخل العالم ويكون في الصورة حتى تعرف الحكومة الإسرائيلية أنها لا تستطيع أن تفعل ما يحلو لها، يجب أن يكون هناك من يوقفها".

كما أشار إلى أن القيادة الفلسطينية تريد إعطاء فرصة للإدارة الأمريكية للتدخل في القضية قبل اتخاذ خطوات. وأضاف "ما زلنا نفكر في كيفية الرد الصحيح. طلبنا من الإدارة التحرك بسرعة ضد إسرائيل وممارسة ضغوط كبيرة على نتنياهو لوقف برنامج العقوبات الذي يضر بالقيادة الفلسطينية والقضية الفلسطينية والواقع اليومي لشعبنا."

السلطة الفلسطينية تدرس كيفية الرد على العقوبات الإسرائيلية

قناة "مكان 11"

بعد الكشف عن أسماء المسؤولين الفلسطينيين الذين تقرر حرمانهم من حق الحصول على بطاقة VIP، تدرس السلطة الفلسطينية كيفية الرد على العقوبات الإسرائيلية. وجاء قرار سحب بطاقات الشخصيات المهمة من كبار المسؤولين الذين يقودون النضال القانوني

القدس عاصمة فلسطين

السياسي ضد إسرائيل في الخارج، بمن فيهم وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، والسفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور، والمسؤول الكبير في السلطة الفلسطينية، زياد أبو عمر. ولا يشمل القرار الشخصيات المقربة من أبو مازن، مثل أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حسين الشيخ، ورئيس جهاز المخابرات العامة ماجد فرج، وقادة الأجهزة الأمنية في السلطة.

وفي رام الله، قرروا الانتظار بضعة أيام لمعرفة ما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية ستفاقم الإجراءات ضدهم، مع التركيز على ظروف اعتقال الأسرى الأمنيين في السجون. وهناك عدة خيارات مطروحة على طاولة السلطة الفلسطينية للرد، على مستويات مختلفة.

الخيار الأسهل هو الانضمام إلى المنظمات الدولية الأخرى. والأشد خطورة هو التوجه إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، في قضية جديدة، والخيار الأصعب هو إنهاء التنسيق الأمني مع إسرائيل. في غضون ذلك، عانى وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، من العقوبات بشكل مباشر. فعندما عاد من الأردن إلى رام الله، يوم أمس، لم يستطع استخدام بطاقة VIP الخاصة به عند معبر اللنبي واضطر إلى الانتظار مثل كل شخص.

سموطريتش: "طالما تشجع السلطة الفلسطينية الإرهاب، لا مصلحة لي في مساعدتها على البقاء؟"

"هآرتس"

القدس عاصمة فلسطين

وقع وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموطريتش، مساء أمس (الأحد)، على أمر بمصادرة 139 مليون شيكل من أموال الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية وتحويلها إلى 15 عائلة من الإسرائيليين الذين قتلوا في العمليات، وقال في مؤتمر صحفي: "طالما تشجع السلطة الفلسطينية الإرهاب، لا مصلحة لي في مساعدتها على البقاء؟". ووفقًا لسموطريتش، فإن مصادرة الأموال "تخلق رادعًا كبيرًا. أقدر أن قرارنا سيفتح الطريق لمزيد من الدعاوى القضائية ... هذه الأمور منسقة تمامًا والحكومة بأكملها تقف وراءها."

ويأتي الأمر الذي وقعه سموطريتش، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء السياسي – الأمني، من يوم الجمعة، بفرض سلسلة من العقوبات على السلطة. وبحسب القرار، ستحول إسرائيل إلى عائلات قتلى العمليات، 139 مليون شيكل من الأموال التي تجمعها لصالح السلطة، والتي تم تجميدها بموجب "قانون خصم الأموال". ويأتي تعويض العائلات في أعقاب قرار للمحكمة المركزية في القدس، في يونيو الماضي، بتعويضهم بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 130 مليون شيكل.

واستبعد سموطريتش في تصريحاته، احتمال التعرض لانتقادات دولية بسبب هذه الخطوة. وقال: "هذا امر تافه وضروري، فمعارضة قيام السلطة بدفع رواتب لعائلات الإرهابيين مسألة متفق عليها تماما من قبل المجتمع الدولي".

وقالت المحامية نيتسانا درشان لايتنر، التي تمثل عائلات قتلى العمليات الذين سيحصلون على تعويضات، إن تحويل الأموال هو "الخطوة الأكثر ضرورة وعادلة لتنفيذ الحكم (...)

القدس عاصمة فلسطين

ضد السلطة الفلسطينية، والتي ثبتت مسؤوليتها عن العمليات خلال الانتفاضة الثانية، ونأمل جميعاً أن تكون هذه التعويضات هي أول بادرة، وأن تطبق في قضايا أخرى أيضاً، وقد حان الوقت لمن يمول الإرهاب أن يبدأ في دفع الثمن".

بن غفير يأمر المفوض العام للشرطة بمنع رفع العلم الفلسطيني والتحقيق في الاحتفالات بتحرير كريم يونس

موقع "واللا!"

أمر وزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير، أمس الأحد، المفوض العام للشرطة، كوبي شبتاي، بإجراء تحقيق بشأن الاحتفالات التي جرت بعد إطلاق سراح الأسير كريم يونس من السجن، خلافا لأوامره، قبل الإفراج عن يونس، بمنع الاحتفالات.

وأجرى بن غفير محادثة توضيح مع المفوض حول هذا الموضوع، أمس، ونُشر في أخبار القناة 13، أن بن غفير طلب من المفوض توضيحات حول فشل الشرطة في منع الاحتفالات. بالإضافة إلى ذلك، أصدر بن غفير تعليمات للمفوض بأنه من الآن فصاعدًا سيتم منح كل شرطي صغير سلطة إزالة الأعلام الفلسطينية ومنع رفعها، دون أن يحتاج إلى موافقة قائد المنطقة أو قائد اللواء.

ومن جملة ما أمر به الوزير بن غفير، قبل إطلاق سراح يونس، عدم السماح بإقامة خيام ومناسبات للتعاطف مع "الإرهاب". ولكن، على الرغم من التعليمات، أقام أفراد عائلة يونس

خيمة للاحتفال، ووصل إليها مسؤولون من السلطة الفلسطينية أيضًا، دون أي عائق. ومن المنتظر أن يجري المفوض تحقيقا داخليا في الشرطة وعرضه على الوزير.

وقال بن غفير إن "هذه الاحتفالات هي احتفالات تحريض ودعم صريح للإرهاب ولا يمكن تصور أن مثل هذه الأحداث ستقام في بيتنا. لا مكان في دولة إسرائيل لاحتفالات الدعم للإرهاب. سأفعل كل ما في وسعي لمنع هذه الاحتفالات، حتى يتم تمرير قانون عقوبة الإعدام للإرهابيين".

إلى ذلك، دعت عائلات قتلى العمليات، ومن بينهم عائلة الجندي أبراهام برومبرغ، أمس (الأحد)، الوزيرين يوآف غلانط وإيتمار بن غفير، إلى اعتقال الأسير المحرر كريم يونس فوراً. وذلك بعد لقائه بأعضاء فتح من رام الله والتقاط صورة جماعية لهم مع علم حركة فتح في الخلفية، التي تعتبر "منظمة إرهابية" ويحظر رفع علمها في إسرائيل. ويذكر أن الوزير غلانط أمر على خلفية اللقاء، بمنع السماح للشخصيات الفلسطينية التي زارت الخيمة، بالدخول إلى إسرائيل.

وبحسب منظمة "ألماجور" اليمينية، التي تضم عائلات قتلى العمليات الإسرائيليين، فإنه "يستدل من أحداث الأيام الماضية ومن تصريحاته، أن الإرهابي لم يغير أسلوبه ولا يعبر عن ندمه بل ويعلن استمرار النضال." وأشاروا إلى أن "القاتل لا يزال قياديًا بارزًا في حركة فتح التي خرج باسمها لتنفيذ عملية القتل" وأن "سلوكه في الأيام الأخيرة يتناقض تمامًا مع التزام الإرهابي أمام لجنة الإفراج المشروط، التي أوصت رئيس الدولة بتخفيف عقوبته".

كما أشاروا إلى أنه وفقًا لمنشورات وزارة الأمن، حصل يونس على "مكافآت إرهاب" من السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، وأن هذا وحده يعد انتهاكًا صارخًا لقانون مكافحة الإرهاب. وبحسب المنظمة، فور إطلاق سراحه إلى منزله في قرية عارة، نشرت "التنظيمات الإرهابية" رسائل تهنئة تمجده وأفعاله، بما في ذلك حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي وفتح. وأضافت في رسالتها أنه "علاوة على ذلك، تم إقامة حفل استقبال يمثل حملة مستمرة لتمجيد الإرهاب، وبالتعاون بين الإرهابي المحرر وشخصيات ومنظمات تم إعلانها منظمات إرهابية".

وطولب غلانط وبن غفير "بالقبض عليه فورًا وإعادته إلى السجن للاعتقال الإداري، ومن ثم إلغاء تقليص العقوبة إلى السجن المؤبد وإعادته إلى العقوبة الأصلية، الإعدام، المنصوص عليها في القانون".

الجيش الإسرائيلي يفشل في وقف عمليات إطلاق النار في يهودا والسامرة: "الإرهاب سيتزايد"

موقع "واللا!"

حذر مسؤول عسكري، أمس الأول (السبت)، من تصاعد العمليات الإرهابية في منطقة يهودا والسامرة. وذلك بعد 24 ساعة نفذت خلالها أربع عمليات إطلاق نار. وبحسب المصدر، فإن العنف يتزايد بعد "تسرب" كمية كبيرة من الأسلحة إلى يهودا والسامرة.

القدس عاصمة فلسطين

ودخلت قوات الجيش الإسرائيلي، الليلة قبل الماضية، لتنفيذ عملية خاصة في جنين، تم خلالها إطلاق النار على القوات، دون وقوع إصابات أو أضرار، وفي الليلة التي سبقتها، أطلق مسلحون النار على موقع الجلمة العسكري، ورد المقاتلون الذين كانوا هناك بإطلاق النار وشخصوا حدوث إصابة. وبحسب تقديرات جهاز الأمن، جاء إطلاق نار ردا على اعتقال خلية نفذت الهجوم في مستوطنة شكيد. وفي وقت سابق من الأسبوع الماضي، سُمح بالنشر عن عمليات اعتقال نفذها الشاباك والجيش الإسرائيلي لمشبوهين بإطلاق نار على مستوطنة شكيد الشهر الماضي، وأثناء إطلاق النار أصابت رصاصة نافذة أحد المنازل – وبأعجوبة لم يصب أي مستوطن بجروح.

بالإضافة إلى ذلك، تم في الأسبوع الماضي، إطلاق النار على ضابط أمن مدني في مستوطنة هار براخا، والذي رد بإطلاق النار. وفي عمليات التمشيط اللاحقة، تم العثور على مخلفات الرصاص. ومع ذلك، بعد بضع ساعات، أطلق "الإرهابيون" النار مرة أخرى على المقاتلين – ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

وتظهر معطيات الجيش الإسرائيلي أنه في عام 2022 وقعت 285 عملية إطلاق نار في أنحاء يهودا والسامرة، معظمها في شمال السامرة، مقارنة بـ 61 عملية إطلاق نار في 2021 و31 عام 2020. في عام 2022، قُتل أكثر من 150 فلسطينيًا بنيران الجيش الإسرائيلي، ومنذ بداية عام 2023 قُتل أربعة فلسطينيين بنيران قوات الأمن.

القدس عاصمة فلسطين

هل تستعد إسرائيل لمهاجمة إيران؟ الجيش بدأ إجراءات لشراء وصيانة طائرات مقاتلة وطائرات شحن

موقع "واللا!"

بدأ سلاح الجو الإسرائيلي إجراءات لشراء وصيانة طائرات مقاتلة وطائرات شحن، قبل التخلص من الطائرات المقاتلة والمروحيات القديمة. وعلم موقع "واللا!" أنه منذ حوالي أسبوع، قدمت وزارة الأمن وسلاح الجو طلبًا إلى وزارة الدفاع الأمريكية، للحصول على معلومات حول طائرات جديدة من طراز F-15، كجزء من عملية مستقبلية للحصول على سرب جديد من طراز F-I15. ويعتزم سلاح الجو إجراء تحسينات على الطائرة تشمل الوسائل القتالية، والرادار، ووسائل الحرب الإلكترونية، وتوسيع نطاق العمليات وغيرها – من خلال الأنظمة الإسرائيلية الصنع، وذلك بهدف ترقية الطائرة ومنحها التفوق على الطائرات الأخرى من الطراز نفسه.

حسب المسؤولين الأمنيين، فإنه وفقًا للمواصفات الفنية وتكاليف الطائرة، سيتطلب الأمر من رئيس الأركان المقبل، اللواء هرتسي هليفي، تحديد نطاق الميزانية التي سيتم تخصيصها لشراء الطائرات الجديدة ضمن إطار الخطة متعددة السنوات، وقرارات الحكومة. بناءً على ذلك، سيتم تحديد عدد طائرات "راعم (F-I15)" التي تخدم في سلاح الجو والتي يجب تحسينها (بعد أن تم تحسينها بالفعل في عام 2016) من أجل تمديد مدة خدمتها التشغيلية.

القدس عاصمة فلسطين

بالإضافة إلى ذلك، علم موقع "واللا!" أن سلاح الجو الإسرائيلي بدأ بتسريع إنشاء احدى أكثر البنى التحتية تقدمًا في العالم لصيانة طائرات F-35 في قاعدتي نباطيم وتل نوف، من أجل التعامل مع طائرات "أدير من الدرجة الرابعة، بما في ذلك منشآت لتجربة المحركات بعد الصيانة. وستسهم هذه العملية بتحسين توافر الطائرات وملاءمتها للنشاط التشغيلي.

كما علم موقع "واللا!"، أنه أولى طائرات النقل الثقيلة من نوع CH53K، ستصل إلى إسرائيل اعتبارًا من عام 2026، وفقًا للرحلات التجريبية التي اجتازتها في الأسابيع الأخيرة. وسيتم في السنة الأولى، تسليم أربع طائرات هليكوبتر إلى سلاح الجو. وأفادت مصادر أمنية أن طيارين من سلاح الجو الإسرائيلي يشاركون في تجربة لأربع مروحيات من هذا الطراز في الولايات المتحدة. وقالوا أيضا أن المروحية ستوسع نطاق العمليات والسرعة والقدرة الاستيعابية للقوات الجوية.

هذا العام، سيبدأ الجيش الإسرائيلي عملية تدريجية للتخلص التدريجي من أقدم الطائرات المقاتلة في سلاح الجو، طائرات "باراك 1" (F-16)، التي وصلت إلى إسرائيل منذ أكثر من 35 عامًا. وتؤدي الطائرات المخضرمة مهامًا في "السرب الأحمر" في قاعدة عوفدا. وحسب مصادر في سلاح الجو تجري عملية التفكيك بالتزامن مع استقبال سربين مختلفين من طائرة "أدير" (F-35).

القدس عاصمة فلسطين

يملك سلاح الجو الإسرائيلي حاليا، 36 طائرة من طراز "أدير" – تم امتلاكها ضمن صفقة المليار دولار لشراء 50 طائرة شبح – وهي موزعة على سربين: "النسر الذهبي"، الذي بدأ في استلام أول الطائرات في ديسمبر 2016، ومر حتى الآن بعدة سنوات من النشاط العملياتي؛ والسرب الثاني، "أسود الجنوب"، الذي أعيد افتتاحه في يناير 2020 وبدأ باستقبال طائرات "أدير"، بعضها من سرب "النسر الذهبي"، وأخرى وصلت إلى السرب مباشرة من الخارج. وستواصل القوات الجوية في السنوات المقبلة استلام بقية الطائرات في إطار الصفقة وستؤسس سربًا ثالثًا من طراز "الشبح".

وخلال العامين المقبلين، أيضًا، ستبدأ عملية التخلص من مروحيات "يسعور" القديمة. في عالم الطيران، يتوقف تشغيل هذه المروحيات بعد 10.000 ساعة طيران، بينما تقرر في سلاح الجو الإسرائيلي تمديد رحلاتها إلى 12.500 ساعة طيران، بسبب التأخير في شراء مروحيات الشحن. وأوضح مسؤولون أمنيون مطلعون على العملية أن الجيش الإسرائيلي لن يتجاوز ساعات الطيران التي حددها سلاح الجو، مما قد يخلق فجوة في توافر مروحيات الشحن الثقيلة.

بالإضافة إلى ذلك، في عام 2028، فقط، ستصل إلى إسرائيل أول طائرة لتزويد الوقود من طراز (KC-46)، من انتاج شركة بوينج. في العام المقبل، سيُطلب من الجيش الإسرائيلي اتخاذ قرار بشأن مسألة الميزانية ونطاق تحسين طائرات التزود بالوقود القديمة التابعة لسلاح الجو، والتي من المفترض أن تُستخدم في خطة الهجوم على إيران.

القدس عاصمة فلسطين

تدهور صحة فتحي خازم، والد منفذ عملية ديزنغوف: "إسرائيل حقنت فيروس في جسده"

"معاريف"

أفاد موقع "فلسطين اليوم"، مساء أمس الأحد، نقلا عن مصادر "خاصة"، أنه جرى نقل والد رعد خازم، الذي نفذ عملية إطلاق النار في ديزنغوف في تل أبيب في أبريل الماضي، إلى المستشفى، بعد تدهور حالته الصحية.

وبحسب الموقع، تم نقل خازم إلى مستشفى رام الله بعد أن كشفت الفحوصات الطبية عن تورم في ساقيه وتسمم في دمه. وتتهم عائلته إسرائيل بـ "حقنه بفيروس مجهول" ونتيجة لذلك تزداد حالته سوءًا يومًا بعد يوم.

ويذكر أن نجله رعد حازم قام بتنفيذ عملية إطلاق النار القاتلة في ديزنغوف، والتي قتل فيها ثلاثة وجرح ستة. وفي وقت لاحق قتل الجيش شقيقه عبد الرحمن خلال عملية في جنين.

ضابط كبير في الشرطة: "إذا صودر حرس الحدود من الجيش الإسرائيلي، فسوف ننهار"

"يسرائيل هيوم"

قدر ضابط كبير في الشرطة الإسرائيلية أن "جهاز الشرطة سينهار إذا تمت مصادرة كتائب حرس الحدود التي تخدم في الضفة من أيدي الجيش الإسرائيلي". وقد أدلى الضابط برأيه هذا، في محادثة مغلقة، حصلت "يسرائيل هيوم" على محتواها.

القدس عاصمة فلسطين

وتتابع الشرطة بقلق اتفاق الائتلاف بين "الليكود" و"قوة يهودية"، والذي نص على أنه في غضون 90 يومًا من تشكيل الحكومة، سيتم اتخاذ قرار "بفصل حرس الحدود عن الشرطة، ويصبح مستقلًا، في وضع مماثل لمصلحة السجون، وإخضاعه لوزير الأمن القومي". كما تتعقب الشرطة بقلق النية المعلنة لمصادرة المسؤولية عن قوات حرس الحدود العاملة في الضفة الغربية، من الجيش الإسرائيلي، ونقلها إلى الوزير بن غفير.

وبحسب المسؤول الكبير، فإن حرس الحدود يستمد قوته من المجندين. "هذا يجعل السلاح شابًا وديناميكيًا وسريعًا ومقاتلًا ومهنيًا، وجاهزًا لتولي كل مهمة. هذا رأس مال بشري عالي الجودة، وإذا تمت مصادرته من الجيش الإسرائيلي، فسوف ينهار مبنى قوة الشرطة. يمكن للجيش أن ينقل ألف جندي إلى الشرطة بقرار حكومي، لكن إذا لم تكن له مصلحة في ذلك، فستقبل الشرطة مجندين بلا أفق خدمة وليس من يصلح للخدمة في حرس الحدود".

ويضيف أن حرس الحدود هو الذي يزود الشرطة بقوى بشرية نوعية. "المسرحون من الخدمة في حرس الحدود ينتقلون للخدمة في الشرطة المدنية. في كل عام، ينتقل حوالي 70 ضابطًا من حرس الحدود إلى الشرطة، ونحو 100 جندي آخر. وفي اليوم الذي لا يهتم فيه الجيش بالحفاظ على حرس الحدود كقوة قوية ومهنية، سينهار حرس الحدود وكذلك الشرطة".

للمرة الأولى: إسرائيل تهدم مباني فلسطينية في منطقة B

"يسرائيل هيوم"

القدس عاصمة فلسطين

نفذت الإدارة المدنية، للمرة الأولى، إجراءات الهدم ضد المباني الفلسطينية التي أقيمت "بشكل غير قانوني" في موقع أثري في المنطقة "B" في الضفة الغربية، الخاضعة لسيطرة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيلية.

وهذه خطوة يسمح لإسرائيل القيام بها وفق اتفاقات أوسلو، لكنها عمليا لم تنفذ حتى نوفمبر الماضي، بسبب حساسية الموضوع. وفي خطوة غير معتادة، وبعد توجه من قبل "يسرائيل هيوم" بشأن مخالفة قانون البناء، تم الحصول على إذن من المستوى السياسي لتنفيذ الأمر، وصادرت الإدارة المدنية مبنيين متحركين في الموقع.

لكن الفلسطينيين استهتروا بالتنفيذ وبدأوا بتوسيع مبنى آخر في المكان – بعد ثلاثة أيام فقط من عمل الإدارة المدنية في موقع خربة طرفين الأثرية التي عثر فيها على آثار تعود إلى العصر البرونزي (حوالي 3000 قبل الميلاد) وإلى العصر الروماني القديم (حوالي 60 قبل الميلاد).

في الأشهر الأخيرة، تعرض الموقع لأضرار جسيمة على يد فلسطينيين قاموا بتشغيل العديد من الأدوات الهندسية في المكان، الأمر الذي يؤدي ببطء إلى إخفاء الموقع الأثري عن وجه الأرض.

ومن بين أمور أخرى، تم إنشاء مبنى حجري وجدران خرسانية ومباني متنقلة، وهناك أيضًا أراضٍ زراعية. واكتشف متطوعو "تحافظ على الأبدية" (تنظيم استيطاني)، الذين يراقبون ما يجري في الموقع، الضرر واتصلوا بـ "يسرائيل هيوم". وفي أعقاب توجه الصحيفة إلى

القدس عاصمة فلسطين

الإدارة المدنية، تقرر لأول مرة، العمل في قلب المنطقة B لإخلاء المباني. وبالفعل – تم إخلاء مبنيين من الموقع في نوفمبر الماضي. وهذه سابقة، تم تنفيذها على أساس الفهم بأن السلطة الفلسطينية تنتهك اتفاقيات أوسلو المتعلقة بالحفاظ على المواقع التراثية.